A/64/36

الأمم المتحدة

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والستون
الملحق رقم ٣٦

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والستون
الملحق رقم ٣٦

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-3710

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	مقدمة	١
الثاني –	مؤتمر استعراض ديربان	٢
الثالث –	مجلس حقوق الإنسان	٤
	ألف – الدورات العادية والاستثنائية، بما في ذلك الآليات الفرعية	٤
	بـاء – الاستعراض الدوري الشامل	٥
	جيم – الإجراءات الخاصة	٦
الرابع –	الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان	٩
	ألف – التطورات الجديدة	٩
	بـاء – التقدم المحرز بشأن التنسيق بين أساليب عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات	٩
	جيم – المنع والإنذار المبكر	١٠
الخامس –	أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد القطري	١١
	ألف – تواجد حقوق الإنسان على الصعيدين القطري والإقليمي	١١
	بـاء – قدرة المفوضية على الاستجابة السريعة	١٢
	جيم – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	١٣
	دال – التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية	١٤
	هاء – البعثات القطرية	١٥
السادس –	المجالات المواضيعية	١٦
	ألف – المساواة وعدم التمييز	١٦
	بـاء – التنمية والحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية	١٧

جيم – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٨
دال – الشعوب الأصلية والأقليات ١٩
هاء – قضايا الهجرة والاتجار ٢٠
واو – سيادة القانون والديمقراطية ٢٢
زاي – الاتفاق العالمي ومسؤوليات قطاع الأعمال في مجال حقوق الإنسان ٢٤
حاء – التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان ٢٥
طاء – تغير المناخ وحقوق الإنسان ٢٥
يـاء – حقوق المرأة والأعمال الجنسانية ٢٥
كاف – الحق في التنمية ٢٧
السابع – تعميم مراعاة حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات ٢٨
الثامن – خاتمة ٣١

الفصل الأول

مقدمة

١ - يصف هذا التقرير[١] الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية حقوق الإنسان منذ تقريري الأخير المقدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨. فقد اضطُلع بتلك الأنشطة خلال احتفالات إحياء الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي توجت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفي أعقاب تلك الاحتفالات. وكانت أنشطة الاحتفال شاهدة على الرؤية التي يحملها الإعلان وأهميته المتواصلة بالنسبة للأمم المتحدة ولشعوب العالم.

٢ - ولا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الأطول بقاء والأوسع قبولا في مجال حقوق الإنسان. وإذا كانت الاحتفالات أظهرت حماسا شعبيا كبيرا للمُثُل الواردة في الإعلان، فقد شكلت أيضا تذكِرة للمسافة التي لا يزال يتعين قطعها قبل أن نعلن أن حقوق الجميع قد أصبحت تحظى بالحماية حقا. وتستهدف الجهود التي تبذلها المفوضية على النحو المبين في هذا التقرير إعمال تلك الحقوق بشكل أفضل. فمن مكافحة العنصرية، إلى دعم الآليات المتنوعة لحقوق الإنسان، وإقامة الشراكات على الصعيد القطري، وتعزيز الخبرات المواضيعية وتحسين استخدامها، تواصل المفوضية تنفيذها لولايتها كاملة على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨.

(١) يركز التقرير على أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ تقديم تقرير المفوضية إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وينبغي قراءة هذا التقرير في سياق تقرير المفوضة السامية المقدم في وقت سابق من هذا العام إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/10/29).

الفصل الثاني

مؤتمر استعراض ديربان

٣ - منذ اليوم الأول لولايتي، التزمت بكفالة إنجاح مؤتمر استعراض ديربان (المؤتمر) الصادر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٦١. وقد وفرت المفوضية، من خلال وحدة مناهضة التمييز فيها [٢]، كامل الدعم للجنة التحضيرية، والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية فيما بين الدورات المسؤول عن التفاوض على الوثيقة الختامية للمؤتمر، وللمؤتمر نفسه. وبصفتي الأمينة العامة للمؤتمر فقد شاركت بفعالية مع الدول الأعضاء، ودعمت بنشاط رئيس الفريق العامل في مفاوضات الوثيقة الختامية. وأقمت أيضا حوارا مباشرا مع الدول الأعضاء لتيسير مشاركتها وتعاونها بهدف التوصل إلى توافق في الآراء. وطوال تلك الاتصالات، كان هدفي هو ضمان أن يظل محور تركيز العملية هو مصلحة ضحايا العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب.

٤ - ولم تكن لتتحقق النتيجة الموفقة للمؤتمر، الذي عُقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والتي تجلت في اعتماد الوثيقة الختامية وتقرير المؤتمر بتوافق الآراء، دون استعداد جميع أصحاب المصلحة لإيجاد أرضية مشتركة على الرغم من النهج المتباينة.

٥ - وتشمل بعض العناصر الرئيسية للوثيقة الختامية الإقرار بوجود العنصرية في كل المجتمعات وبأن الحكومات هي التي تتحمل مسؤولية مواجهتها وتعزيز نهج موجه لخدمة الضحايا في سياق مكافحة التمييز، بما في ذلك تحسين المساعدة وسياسات العمل الإيجابي؛ وإبراز الحالة الخاصة لذوي الأصول الأفريقية والآسيوية وطائفة الروما وضحايا الاتجار، بالإضافة إلى مشاكل الأقليات والمهاجرين والشعوب الأصلية؛ وتمكين المجتمع المدني من خلال توفير منتدى للدعوة؛ وتشجيع اعتماد الخطط وبرامج العمل الوطنية لمكافحة العنصرية؛ ومواجهة العنصرية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن الجانب المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

٦ - وسعت المفوضية إلى كفالة المشاركة الفعالة لما يزيد على ٣٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني من جميع المناطق، ولا سيما المنظمات الشعبية التي تمثل الضحايا، بطرق من بينها تغطية تكاليف السفر لـ ٥٩ ممثلا. وشجعت المفوضية أيضا المنظمات غير الحكومية على تنظيم أنشطة موازية. وأصدرت المفوضية نشرة إلكترونية وإحاطات عن الوثيقة الختامية

(٢) أُنشت وحدة مناهضة التمييز عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٧.

وتنفيذها. ومكّنت تلك الأنشطة العديد من أصحاب المصلحة من تبادل الآراء وتقاسم أفضل الممارسات بشأن المسائل الرئيسية في عملية استعراض ديربان.

٧ - ودعمت المفوضية المساهمة الفعالة للإجراءات الخاصة في النتيجة الموفقة للمؤتمر. وألقى رئيس لجنة التنسيق (اللجنة) بيانا باسم جميع الجهات المكلفة بالولايات، مدينا العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومرحبا بما أُحرز من تقدم، وحاثا المؤتمر على إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل العديدة التي أثارها الخبراء. وشاركت أيضا عدة من الجهات المكلفة بالولايات في المناقشة العامة، ويُتوقع مشاركتها في متابعة المؤتمر.

٨ - وأُنشئت في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ فرقة عمل داخلية بهدف كفالة إدماج متابعة الوثيقة الختامية وتنفيذها في عمل المفوضية. وقد كلفت فرقة العمل تلك، التي اختتمت أعمالها في ٩ تموز/يوليه، بوضع خطة عمل للمفوضية بشأن المؤتمر لأغراض المتابعة؛ واقتراح كيفية توزيع المسؤوليات؛ وتقدير آثاره المالية.

الفصل الثالث

مجلس حقوق الإنسان

ألف – الدورات العادية والاستثنائية، بما في ذلك الآليات الفرعية

٩ – واصلت المفوضية تقديم الدعم والإرشاد الفنيين لمجلس حقوق الإنسان الذي تطور ليصبح هيئة شبه دائمة، ويجتمع حاليا حوالي ٣٥ أسبوعا في السنة في أشكال مختلفة. وتبين التجربة أن هذا الطابع الدائم بحكم الواقع يمكّن المجلس من الاستجابة بسرعة أكبر في حالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس أربع دورات استثنائية تتعلق بحالات حقوق الإنسان في عدة بلدان، من بينها دورة ركزت على المسائل المواضيعية، وتحديدا أثر الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية على إعمال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يتناول المجلس جدول أعمال متزايد الاتساع في مجال حقوق الإنسان، حيث تطرق مؤخرا إلى مسألة تغير المناخ، وهو ما يسّره اللجوء الأكثر تكرارا للأشكال المرنة للمناقشات مثل الأفرقة. وأتاحت مساهمة أعضاء الأفرقة من مختلف الخلفيات الثقافية والإقليمية إجراء مناقشات أكثر موضوعية وتركيزا. وكفلت المفوضية إحاطة الدول الأعضاء علما بآخر التطورات في المجلس وآلياته من خلال الإحاطات والمشاورات في جنيف ونيويورك.

١٠ – ومع وضع الهيكل المؤسسي للمجلس ومروره بخبراته التنفيذية الأولى، فإنه يدخل مرحلة تقييم أعماله واستعراضها. وبموجب الفقرة ١ من القرار ٢٥١/٦٠، ستستعرض الجمعية العامة وضع المجلس قبل آذار/مارس ٢٠١١. ويمكن لتلك العملية أيضا أن تتناول المسائل غير المحسومة فيما يتعلق بعلاقة المجلس بالجمعية العامة، بينما يُنظر في سائر المسائل، ومن بينها طرق تعزيز أساليب عمل المجلس، في سياق استعراض المجلس لأعماله وطريقة عمله، وهو الاستعراض المكلف بإجرائه بموجب الفقرة ١٦ من القرار ٢٥١/٦٠ بعد خمس سنوات من إنشائه، أي في حزيران/يونيه ٢٠١١.

١١ – وشهد التواصل بين المفوضية والمجلس تعزيزا ووضوحا من خلال حوار تفاعلي يتسم بموضوعيته وثرائه بشكل كبير، في دورة المجلس الرئيسية، فضلا عن زيادة الإحاطات التي تجريها المفوضية. وعُرض الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ على المجلس في دورة حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وبذلت المفوضية جهودا من أجل التأثير على المناقشات الموضوعية في المجلس. وستتواصل تلك الجهود على مدى العام المقبل.

١٢ - واتخذت المفوضية كذلك خطوات ترمي إلى تشجيع قدر أكبر من مشاركة المنظمات غير الحكومية في آلية حقوق الإنسان، ومن بينها المجلس. وتحديدا، أصدرت المفوضية دليلا بعنوان العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: دليل للمجتمع المدني، يهدف إلى المساعدة على مشاركة المجتمع المدني في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتشجيع تلك المشاركة.

باء - الاستعراض الدوري الشامل

١٣ - باختتام الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠٠٩، كان قد تم استعراض سجلات ٨٠ دولة في مجال حقوق الإنسان، بما يتجاوز علامة الثلث للدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل.

١٤ - وتمكنت عملية الاستعراض الدوري الشامل من إلقاء الضوء على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وشاركت كل الدول المقرر استعراضها في العملية بهمة وأرسلت ممثلين عنها، كثيرا ما كانوا على المستوى الوزاري، إلى الفريق العامل في جنيف. وكُفلت أيضا مشاركة ثمانية ممثلين من خلال استخدام صندوق التبرعات الاستئماني. بالإضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية ست إحاطات إقليمية (أفريقيا (٢)، وآسيا، ووسط آسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية)، وقدمت أيضا مشورة الخبراء بشأن آلية الاستعراض الدوري الشامل من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي البعثات الدائمة وأصحاب المصلحة الآخرين، في جنيف ونيويورك على السواء.

١٥ - ويلزم التأكيد على التكامل بين الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات القائمة. فقد أدت استنتاجات الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة إلى إلهام الدول وإرشادها في وضع توصياتها للدول قيد الاستعراض. وأسفر ذلك عموما عن تشجيع تلك الآليات على تحديد توصيات عملية المنحى بقدر أكبر وترتيب أولوياتها.

١٦ - وبالإضافة إلى البعد الحكومي الدولي، يجدر ذكر الدور القيّم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في تلك العملية. وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لا تحظى دائما بالظهور في اجتماعات الاستعراض الدوري الشامل، فإن لها بالتأكيد مساهمة بالغة القيمة في استعراضات الدول، وهي تواصل تقديم تلك المساهمة. ومن دون تلك المنظمات لا تكتمل العملية.

١٧ - وكانت عملية الاستعراض الدوري الشامل قد أُنشئت من أجل تذكير الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وللحصول على تعهد من الدول بالوفاء بتلك الالتزامات. واعتمدت عدة دول ممن أُجري استعراضها سياسات وبرامج وتدابير جديدة تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان فيها. وفي كل دورة، يجري عرض عدد من تلك التدابير على المجلس وتقاسمها معه. ومما له أهمية بالغة أن تواصل الدول مشاركتها في تلك العملية ومضيها قدما نحو النهوض بحقوق الإنسان.

١٨ - وتتيح عملية الاستعراض الدوري الشامل أيضا فرصا لتعزيز شراكات المفوضية في منظومة الأمم المتحدة. وكانت المفوضية قد استضافت شبكة مشتركة بين الوكالات بشأن الاستعراض الدوري الشامل، ونظمت مشاورات، وقدمت استكمالات دورية، ووزعت مذكرة إعلامية للمفوضية موجهة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى عن الاستعراض الدوري الشامل. وعلى الصعيد القطري، تزايدت مساهمة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع مراحل العملية، بالاتصال مع الوجود الميداني للمفوضية، وقدموا المشورة للدول بشأن إعداد التقرير الوطني بصورة تشاورية، وساهموا في التقارير التي تعدها المفوضية، وتواصلوا مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومع المجتمع المدني. أما التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، على غرار استنتاجات الآليات الأخرى لحقوق الإنسان، فقد أتاحت فرصا ووفرت أساسا جيدا للبرمجة في الأمم المتحدة، وساهمت في عمليات التقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٩ - ومن المقرر أن تبدأ الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل خلال العام المقبل. وسيوافق ذلك استعراض أعمال المجلس وطريقة عمله في عام ٢٠١١.

جيم - الإجراءات الخاصة

٢٠ - الإجراءات الخاصة جزء أساسي من آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أسفر استعراض الولاية عن تمديد جميع الولايات المواضيعية وإنشاء ولاية جديدة معنية بالحقوق الثقافية في آذار/مارس ٢٠٠٩، ليصل مجموع الولايات المتعلقة بالإجراءات الخاصة إلى ٣٩ ولاية. ويُدعى كثير منها بانتظام أيضا إلى إلقاء كلمة أمام الجمعية العامة.

٢١ - وقد أصبحت الإجراءات الخاصة أكثر وضوحا. حيث قدم القائمون عليها أكثر من ١٣٠ تقريرا (ما بين مواضيعي وقطري) و ١٩ تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. ونتيجة للدعوة المفتوحة التي وجهها رئيس مجلس حقوق الإنسان إلى آليات

الإجراءات الخاصة من خلال لجنتها التنسيقية اتخذت ترتيبات لتمثيل المكلفين بالولايات بانتظام في الدورات الاستثنائية.

٢٢ - وفي الدورة الاستثنائية الثامنة، المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدورة الاستثنائية التاسعة، المعنية بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اتخذ المجلس قرارات أسند فيها إلى عدد من المكلفين بالولايات إعداد تقارير قُدِّمت إلى الدورة العاشرة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وأثناء الدورة الاستثنائية العاشرة، اتخذ المجلس قرارا يدعو القائمين على الإجراءات الخاصة المواضيعية إلى النظر في أثر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية. والمجلس يدرك وجوب اتخاذ إجراء مناسب لكفالة قيام المكلفين بالولايات بأنشطة إضافية على نحو فعال دون الإضرار بالعمل الاعتيادي للخبراء الذي كلفهم به المجلس والجمعية العامة، بما في ذلك توفير الموارد الضرورية لمثل هذا العمل الإضافي.

٢٣ - وأصبح عقد حلقات نقاش فنية مواضيعية سمة مميزة أخرى للمجلس. وبدعم من مكتبي يشارك القائمون على الإجراءات الخاصة بشكل ملموس، كخبراء في تلك المناسبات على نحو متزايد.

٢٤ - ومنذ بدء الاستعراض الدوري الشامل، ظهرت تحالفات إيجابية بين تلك الآلية والإجراءات الخاصة. وأصبحت التوصيات الصادرة عنها وغيرها من المعلومات تدرج بشكل منتظم في التقارير المجمعة التي تعدها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد وردت إشارة إلى العديد منها خلال الحوارات التفاعلية مع الدول قيد الاستعراض، وأدرج بعضها في تقارير الدورات ووافقت عليها الدول قيد الاستعراض بصفة خاصة. وقد وجهت شيلي وموناكو وجمهورية كوريا وزامبيا دعوات دائمة لآليات الإجراءات الخاصة.

٢٥ - ويحظى المكلفون بالولايات المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالدعم أيضا في تفاعلهم مع آليات المجلس الأخرى. واسترشد المنتدى الافتتاحي المعني بقضايا الأقليات الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات، الذي قدّم تقريرا في آذار/مارس ٢٠٠٩ عن سلسلة من التوصيات المواضيعية بشأن الأقليات وحق التعليم.

٢٦ - وشارك المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية في الدورة الأولى لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبصفتهم مشاركين في المنتدى الاجتماعي الأول المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تناول الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع والخبير المستقل المعني بالديون الخارجية والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء الإطار المعياري للقضاء على الفقر والتفاعل بين الديون الخارجية والفقر وأزمة الغذاء.

وتدعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا المكلفين بالولايات في مساهماتهم في العمل المواضيعي الذي تستحدثه اللجنة الاستشارية أو متابعتهم له.

٢٧ - واستمر مكتبي في تيسير عملية اختيار مكلفين جدد بالولايات وإدماجهم من خلال دورات للمعلومات، واجتماعات إعلامية وكما استمر يقدم الدعم للجنة، التي تنظم الدورات التوجيهية. وإضافة إلى ٢٧ من المكلفين الجدد بولايات في عام ٢٠٠٨، من المقرر أن يضطلع ثمانية مكلفين جدد بولايات بمهامهم في عام ٢٠٠٩.

٢٨ - وأرى أن من الضروري أن يقوم مكتبي بدعم جهود الخبراء، وتنسيق أساليب العمل، وتشجيع الدول على تنفيذ التزاماتها بالتعاون مع آليات الإجراءات الخاصة ومتابعة توصياتهم؛ وتقديم الدعم لعملية إيجاد نُهج مشتركة ومنسقة لأوضاع حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جهودها الرامية إلى الابتكار من أجل تعزيز التنسيق والاستخدام الفعال للموارد المتعلقة بالإجراءات الخاصة - ومن المؤكد أنها ستتمكن من القيام بذلك على نحو أكثر فعالية إذا أزيلت بسرعة القيود المفروضة على مواردها الخاصة.

الفصل الرابع

الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان

ألف – التطورات الجديدة

٢٩ – اعتمدت الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالإجماع، في قرارها ١١٧/٦٣، البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتيح البروتوكول الاختياري، الذي سيُفتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه في احتفال خاص بالتوقيع يُقام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تقديم التماسات منفردة إلى اللجنة.

٣٠ – وعُقدت الدورة الأولى للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ووصفت الاتفاقية بأنها تشكّل ''تحولا نموذجيا'' في طريقة النظر إلى استحقاقات الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيضمن عمل اللجنة في إطار الأحكام المبتكرة من الاتفاقية فضلا عن بروتوكولها الاختياري بقاء هذا التحول النموذجي. وقام المكتب أيضا بدور ريادي، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في تنسيق خطة عمل مشتركة من أجل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣١ – وعيّن الأمين العام، في ١ أيار/مايو، مارتا سانتوس باييس ممثلة خاصة جديدة له معنية بالعنف ضد الأطفال. وسترأس الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال وستلقى الدعم من مكتبي.

باء – التقدم المحرز بشأن التنسيق بين أساليب عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات

٣٢ – واصلت الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان العمل معا على تبسيط أساليب عملها والتنسيق فيما بينها، ومن ثم تيسير الوصول إليها، ورؤيتها وزيادة فعاليتها. وتطالب معظم الهيئات المنشأة بمعاهدات الدول الأطراف بالامتثال للمبادئ التوجيهية للوثيقة الأساسية المشتركة، وقد اعتمد معظمها مبادئ توجيهية للتقارير الخاصة بمعاهدته أو أحرز تقدما كبيرا نحو صياغة تلك المبادئ. ويعتمد معظم الهيئات المنشأة بمعاهدات قائمة بالموضوعات (استنادا إلى التقرير الوارد من الدولة الطرف) وتقدمها إلى الدولة الطرف للحصول على رد خطي قبل التحاور مع وفد الدولة الطرف. إضافة إلى ذلك، اعتُمدت إجراءات لتشجيع الدول على إعداد تقارير أشد تركيزا وتقديمها في مواعيد مناسبة،

كما حدث بالنسبة لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة منذ عام ٢٠٠٨، عندما بدأت في اعتماد قوائم موضوعات وإحالتها إلى الدول الأطراف قبل أن تقدم تقاريرها. وما زال الاجتماع السنوي لرؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان يشكّل منتدى لمناقشة سبل تنسيق وتبسيط أساليب العمل، بينما يتيح الاجتماع المشترك بين اللجان، الذي يُعقد الآن مرتين سنويا، فرصة إضافية للنظر على نحو متعمق في تلك الموضوعات. وناقش كلا الاجتماعين متابعة الملاحظات الختامية للهيئات المنشأة بمعاهدات والآراء المتخذة بشأن الالتماسات، وتقوم الهيئات بوضع إجراءات للمتابعة. وقد أتاحت تلك الإجراءات إطار عمل لتشجيع تنفيذ التوصيات بين دورات الإبلاغ، ومن ثم تعزيز أثر العمليات التي تقوم بها الهيئات المنشأة بمعاهدات على الصعيد الوطني. وقد رحّبت الأطراف الفاعلة الوطنية بإجراءات المتابعة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، واستخدمتها أيضا الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الحكومية الدولية. وتشارك أفرقة الأمم المتحدة القطرية على نحو متزايد في عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات، بما في ذلك المتابعة.

جيم - المنع والإنذار المبكر

٣٣ - تتخذ بعض الهيئات المنشأة بمعاهدات على نحو متزايد نهجا فعالا في التعامل مع المواقف التي تشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بهدف منع هذه المواقف من الحدوث أو التصاعد. وقامت لجنة القضاء على التمييز العنصري على وجه الخصوص بوضع إجراءات أخرى خاصة بها للإنذار المبكر والتحرك السريع من أجل التصدي للانتهاكات الخطيرة للحقوق التي تتمتع بها الجماعات العرقية أو الإثنية في جميع أنحاء العالم ومنع تلك الانتهاكات، والتحذير من المواقف التي تؤدي إلى عنف طائفي أو تهدد بوقوعه. وخلال العام الماضي، ضمت اللجنة ١٤ دولة طرفا إلى اتفاقية القضاء على التمييز العنصري في إطار تلك الإجراءات. ولاحظت الدول الأعضاء خلال مؤتمر ديربان الاستعراضي مع التقدير إجراءات الإنذار المبكر والتحرك السريع التي وضعتها اللجنة.

٣٤ - ولأول مرة أيضا، ستقوم اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتقديم تقريرها السنوي العام إلى الجمعية العامة، الذي يتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها والتحديات التي تواجهها. وفي إطار ولايتها الوقائية القائمة على العمل الميداني، قامت اللجنة الفرعية بزيارة للمكسيك وباراغواي. ويتطلب مثل هذا التحرك الملموس من خلال زيارات قطرية على وجه الخصوص لأماكن الاحتجاز، وتقديم المساعدة والمشورة للآليات الوقائية الوطنية، تعبئة موارد مالية إضافية كافية.

الفصل الخامس

أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد القطري

ألف – تواجد حقوق الإنسان على الصعيدين القطري والإقليمي

٣٥ – لما كان الهدف الرئيسي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يتمثل في تقوية حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها على الصعيد القطري، فقد واصلت المفوضية استخدام مختلف الأدوات المتاحة تحت تصرفها، بما في ذلك إقامة حوار مع جميع نظرائها الوطنيين المعنيين، وإقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية، ودعم آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ومن خلال تواجدها الميداني من أجل حقوق الإنسان، تمكنت المفوضية من التعاون مع نظرائها الوطنيين بشكل مباشر أكثر وبكفاءة عالية.

٣٦ – وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، كانت المفوضية تدير وتدعم ٥٥ تواجدا ميدانيا: ١١ تواجدا إقليميا[٣]، و ١٠ مكاتب على الصعيد القطري[٤]، و ١٧ مكونا من مكونات حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة[٥]، و ١٧ مستشارا لحقوق الإنسان مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية[٦]. ويسعدني كثيرا أنه في أعقاب التوقيع على اتفاق في

(٣) مكاتب المفوضية الإقليمية لـ: جنوب أفريقيا (بريتوريا)؛ شرق أفريقيا (أديس أبابا)؛ غرب أفريقيا (داكار)؛ جنوب شرق آسيا (بانكوك)؛ المحيط الهادئ (سوفا)؛ الشرق الأوسط (بيروت)، آسيا الوسطى (بشكيك)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بنما سيتي) ومكتب الاتصال التابع للمفوضية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سانتياغو). بالإضافة إلى ذلك، هناك مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (ياوندي)؛ ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية (الدوحة).

(٤) توغو، وأوغندا، وكمبوديا، ونيبال، وبوليفيا، وكولومبيا، وغواتيمالا، والمكسيك، وتواجدان مستقلان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكوسوفو.

(٥) مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، حتى انتهاء ولاية البعثة الأخيرة إثر صدور مقرر مجلس الأمن المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بعدم تمديد ولاية البعثة بعد ١٥ حزيران/يونيه.

(٦) منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا (بوجومبورا، بوروندي)، وغينيا، والنيجر، وكينيا، ورواندا، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وسري لانكا، وإكوادور، ونيكاراغوا، وألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وطاجيكستان، وجمهورية مولدوفا، والاتحاد الروسي، وصربيا وجورجيا (تغطيان منطقة جنوب القوقاز).

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، افُتتح مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة[٧] في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ الذي بدأ يمارس أعماله حاليا. ومن التطورات الأخرى التي تلقى ترحيبا واسعا الافتتاح المقبل للمكتب الإقليمي للمفوضية لأوروبا في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويعد قرار حكومة نيبال بتمديد ولاية المكتب القطري للمفوضية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠ مشجعا للغاية وسيسمح بمواصلة التعاون في الفترة الانتقالية الحرجة.

٣٧ - وتجري مفاوضات بشأن إنشاء مكتب المفوضية الإقليمي لشمال أفريقيا وتجديد الاتفاق بشأن مكتب المفوضية في أوغندا. واستنادا إلى المناقشات البناءة مع حكومة كمبوديا، أرجو أن نوقع على اتفاق بشأن المكتب القطري للمفوضية في كمبوديا. كما يضع مكتبي اللمسات الأخيرة على المفاوضات الجارية مع حكومة موريتانيا بشأن إنشاء مكتب قطري.

باء - قدرة المفوضية على الاستجابة السريعة

٣٨ - يجري تعزيز قدرة مفوضية حقوق الإنسان على التصرف الفوري على أرض الواقع لمواجهة أوضاع حقوق الإنسان المتدهورة منذ إنشاء وحدة الاستجابة السريعة في عام ٢٠٠٦. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت وحدة الاستجابة السريعة أربع بعثات وشاركت فيها بهدف تقديم المشورة الفنية في أعقاب الأزمات. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في سياق الأزمة في جورجيا/أوسيتيا الجنوبية، أوفدت المفوضية مستشارا لحقوق الإنسان لدعم فريق الأمم المتحدة القطري، وشارك في بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات إلى تسخينفالي. ومن كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، أرسلت المفوضية موظفا معنيا بحقوق الإنسان لتعزيز قدرة مكتبها الإقليمي لجنوب أفريقيا على معالجة الأوضاع التي بدأت تتكشف معالمها في زيمبابوي. وفي أعقاب العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أُوفد موظف من مكتب الاستجابة السريعة إلى مكتب المفوضية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وترأس مجموعة الحماية المشتركة بين الوكالات. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أرسلت المفوضية مستشارا لحقوق الإنسان إلى هندوراس، بناء على طلب منسقي الأمم المتحدة المقيمين، لمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري في التصدي لعواقب حقوق الإنسان الناجمة عن الأزمة السياسية.

(٧) أنشئ المركز وفقا لقرار الجمعية ١٥٣/٦٠، الذي يمنح المركز ولاية ''القيام بأنشطة التدريب والتوثيق وفقا للمعايير الدولية، ودعم هذه الجهود داخل المنطقة من جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية''.

٣٩ - وواصلت المفوضية دعم تنفيذ قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان. ففي أعقاب اعتماد القرار دإ-٩/١ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدمت وحدة الاستجابة السريعة دعما تشغيليا وتقنيا أوليا إلى بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة التي أنشأها رئيس المجلس في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ "للتحقيق في جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي ربما تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرت في قطاع غزة خلال الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سواء كان ذلك قبلها، أو خلالها، أو بعدها". وفي وقت لاحق، عيّنت المفوضية سكرتيرا لدعم البعثة في تنفيذ ولايتها. وستقدم بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة تقريرها في الدورة الثانية عشرة للمجلس.

جيم - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[٨]

٤٠ - في سياق تعزيز نظم الحماية الوطنية، واصلت المفوضية تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومسؤولياتها، من تقديم المشورة بشأن وضع مشاريع قوانين لإنشاء مثل هذه المؤسسات، إلى تيسير عملية اختيار مفوضين جدد أو تدريبهم بشكل أولي، وإنشاء قواعد بيانات محوسبة للتعامل مع الشكاوى الفردية أو قيام المؤسسة الوطنية بإعداد طلبات لاعتمادها لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومن خلال أشكال الدعم المختلفة تلك، تساعد المفوضية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كفالة امتثالها لمبادئ باريس، وفي تعزيز قدرتها على معالجة مسائل الحماية الأساسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتعاون مع المكاتب الميدانية لحقوق الإنسان، وشركاء الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام) والشبكات الإقليمية التابعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ساعدت المفوضية في إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية في ٤١ بلدا[٩].

---

(٨) انظر A/HRC/10/54 و A/HRC/10/55.

(٩) إثيوبيا، الأردن، أفغانستان، إكوادور، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، باكستان، بالاو، البحرين، بنغلاديش، بنما، بوروندي، توغو، تيمور الشرقية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، ساموا، سري لانكا، السودان (جنوب السودان)، سيراليون، شيلي، طاجيكستان، العراق، غينيا - بيساو، الفلبين، قيرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، ليبريا، ليتوانيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، نيبال.

٤١ - وواصلت المفوضية تقديم الدعم في مجال السكرتارية إلى اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بوثائق التفويض التابعة للجنة التنسيق الدولية، التي قامت، حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، باستعراض ٦٦ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ومنحتها الوضع ألف. وخلال عملها في هذا المجال، ركزت المفوضية على أهمية الشراكات بين المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة. كما دعمت وسهلت مشاركة هذه المؤسسات الوطنية في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. ودعمت المفوضية أعمال المؤسسات الوطنية في جميع أنحاء العالم في سياق الاحتفالات بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأنشطة الهادفة إلى تسليط الضوء على شرعية الاحتجاز وتوفير ظروف لائقة. كما واصلت المفوضية برنامج الزمالات الدراسية للمؤسسات الوطنية متيحة الفرصة للعاملين في المؤسسات الوطنية لتبادل المعارف المتعلقة ببلدهم والاطلاع بشكل أكبر على منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٤٢ - علاوة على ذلك، أنهت المفوضية دراسة استقصائية للمؤسسات الوطنية تهدف إلى تحديد الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية حيث يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تعمل معا لتعزيز استقلالية وفعالية هذه المؤسسات[١٠].

دال - التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية

٤٣ - يعتبر تعزيز وتقوية التعاون بين مكتبي والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على أساس التكامل والاحترام المتبادل، أساسيا لتحقيق تطلعات حقوق الإنسان لجميع الناس.

٤٤ - ففي أفريقيا، تم تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي - وخاصة مع لجنة حقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الأفريقية لحقوق ورفاه الطفل - وكذلك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن خلال مكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا، وتمشيا مع البرنامج العشري لبناء القدرات المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تعمل المفوضية والاتحاد الأفريقي معا على وضع استراتيجية شاملة لحقوق الإنسان في أفريقيا. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصل مكتب المفوضية الإقليمي لجنوب شرق آسيا (بانكوك) دعم جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى إنشاء هيئة لحقوق الإنسان وفقا لميثاق الرابطة الذي أقر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وشارك أعضاء الفريق الرفيع المستوى الذين يضعون اختصاصات هذه الهيئة المستقبلية في

(١٠) الدراسة الاستقصائية متاحة على الموقع: www.nhri.net.

مؤتمر صحفي عقدته المفوضية في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ مع خبراء من النظم الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان. وفي أوروبا، واصلت المفوضية تعزيز تعاونها مع مجلس أوروبا ومؤسساتها من خلال عقد اجتماعات سنوية على صعيد العمل. وتوّد المفوضية استكشاف إمكانية توسيع نطاق هذا النهج فيما يتعلق بمنظمات إقليمية أخرى في أوروبا، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. كما يعد الاهتمام المتزايد الذي تبديه منظمة المؤتمر الإسلامي تطورا إيجابيا، وقد دعي مكتبي في هذا العام، ولأول مرة إلى إلقاء بيان في الدورة السادسة والثلاثين للاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في دمشق، ويتعاون في إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٤٥ - وستنتهي خارطة الطريق الموقّعة بين المفوضية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في عام ٢٠٠٧ هذا العام بعد تنفيذ أنشطة مواضيعية بنجاح. وإني أتوقع أن يُجدد هذا التعاون.

٤٦ - وفي أعقاب حلقة العمل الدولية بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي عقدت في جنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والتقرير المقدم من الأمين العام (A/HRC/11/3)، عينت المفوضية جهة تنسيق لوضع أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

هاء - البعثات القطرية

٤٧ - وأرى أن العلاقات المباشرة التي أقمتها مع الحكومات والمجتمع المدني على الصعيد القطري بالغة الأهمية بغية فهم الأوضاع على نحو أفضل، وإثارة بعض الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، ومناقشة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان العالمية. ومنذ بداية ولايتي، قمت ببعثات إلى ألمانيا وكولومبيا وهايتي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجنوب أفريقيا وإثيوبيا ونيبال والهند وهولندا بالإضافة إلى السويد في سياق رئاستها للاتحاد الأوروبي، وإلى سويسرا بوصفها البلد المضيف. كما سافرت إلى قطر لتدشين مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. وفي أوائل عام ٢٠٠٩، حضرت الدورة الثانية عشرة للجمعية العادية للاتحاد الأفريقي.

الفصل السادس

المجالات المواضيعية

ألف – المساواة وعدم التمييز

٤٨ – لا يزال الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، بمثابة أولويات رئيسية للمفوضية. وعلاوة على العمل الذي تقوم به الوحدة المخصصة لهذه القضايا، يرتبط الجزء الأكبر من عمل المفوضية ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بمسألة المساواة وعدم التمييز. فعلى سبيل المثال، تتضمن الأعمال التي تقوم بها في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمبادرات المتعلقة بالأقليات والسكان الأصليين عددا من العناصر التي تساعد على مكافحة التمييز.

٤٩ – ويعيد مؤتمر ديربان الاستعراضي التأكيد على إعلان وبرنامج عمل ديربان، ويوفر للمفوضية أساسا جديدا تستند إليه في تكييف استراتيجيتها، بهدف تعزيز ما تقوم به من عمل لمكافحة آفة العنصرية. وتواصل المفوضية تقديم دعمها الفني والتنظيمي للآليات المنشأة في إطار متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي: الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وفريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وفريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وتقدم المفوضية أيضا الدعم للجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن وضع المعايير التكميلية.

٥٠ – وقد كان الخط الفاصل بين حرية التعبير وخطاب الكراهية، لا سيما ما يتصل منه بالمسائل الدينية، موضوع نقاش على المستوى الدولي في الفترة الأخيرة. وللمساهمة في هذه المناقشة، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اجتماعا للخبراء في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ تناول موضوع حرية التعبير في سياق دعوات الكراهية الدينية التي تشكل تحرضا على التمييز والعداء أو العنف. وجمعت الحلقة الدراسية قرابة ٢٠٠ مشارك تدارسوا خلالها مسائل متشعبة تتعلق بالصلات بين المادتين ١٩ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويرد محتوى المناقشات الخصبة في تقريري المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/10/31/Add.3).

باء – التنمية والحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية

٥١ – سوف تؤثر الأزمة المالية والاقتصادية في جميع البلدان، وسيكون لها تأثير خطير وغير متناسب على أفقر السكان. وإذ يساورني القلق من أن هذه الأزمات تشكل واحدا من أخطر التهديدات التي تتربص بإعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وعملا بطلب مجلس حقوق الإنسان، فقد شاركت في مؤتمر الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية الذي عقد في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، تساهم المفوضية فيما يبذل من جهود على نطاق المنظومة في هذا الميدان من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، وذلك من خلال مبادرات شتى من بينها المبادرة المتعلقة بتوفير الحماية للأرضية الاجتماعية وكفالة إدماج حقوق الإنسان في المبادرات الأخرى.

٥٢ – وقد أولت المفوضية اهتماما متزايدا لدعم الجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية، لا سيما في سياق استراتيجيات الحد من الفقر التي تقودها البلدان والأهداف الوطنية الإنمائية للألفية، بما يتماشى وما التزمت به الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٥٣ – وفي إطار مبادرة ”حوارات من أجل العمل“، نظمت المفوضية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء آخرين، حوارين إقليميين أقيما في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا وفي بانكوك، تايلند، في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، على التوالي، وضمّا أطرافا وطنية تعمل في مجالي التنمية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى شركاء دوليين وإقليميين، لتبادل الخبرات المتعلقة بالجهود المبذولة لدمج حقوق الإنسان في السياسات العامة على المستويين الإقليمي والوطني، وذلك بهدف تحديد أهم الثغرات والإجراءات اللازمة لبذل المزيد من تلك الجهود.

٥٤ – وفي ميدان الحد من الفقر، دعمت المفوضية الجهود المبذولة لبلورة مشروع المبادئ التوجيهية بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع، التي أعدتها أصلا اللجنة الفرعية السابقة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٧. وبناء على طلب مجلس حقوق الإنسان، نظمت المفوضية جولة مشاورات مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، بما فيها الحلقة الدراسية بشأن مشروع المبادئ التوجيهية المعقودة في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتي أعادت التأكيد على قيمة المبادئ التوجيهية، وأوصت المجلس بتكليف الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع بإجراء مراجعة لمشروع المبادئ التوجيهية. وانعكست نتائج هذه المشاورات في تقريري إلى المجلس (A/HRC/11/32) عن السبل التي يمكن أن تفضي إلى اعتماد للمبادئ التوجيهية. ونحن نواصل جهودنا لإدماج حقوق الإنسان فيما تقوم به

المنظومة من أعمال على أوسع نطاق بغية تحقيق التنمية والحد من الفقر، وذلك من خلال دعمنا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الإجراء ٢، ونظام المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم.

جيم – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥٥ – في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذت الجمعية العامة خطوة هامة نحو تعزيز أهلية المقاضاة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك باعتمادها البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعد نجاح المفاوضات بشأن هذا الصك الجديد، التي حظيت بدعم مواضيعي وتقني من المفوضية، إنجازا حقيقيا في ميدان تطوير حقوق الإنسان الدولية. ويوضح البروتوكول الاختياري تساوي جميع حقوق الإنسان في القيمة، وأهمية الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية في حال انتهاكها. وأضحت الدعوة للتصديق على البروتوكول الاختياري مكونا أساسيا فيما تبذله المفوضية من جهود لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك عبر كياناتها الميدانية.

٥٦ – وواصلت المفوضية بناء خبرتها الخاصة، في المقر وفي الميدان على السواء، في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف الارتقاء بمستوى قيادتها وبأنشطة الدعوة التي تقوم بها في هذا الميدان. وساهم عدد من التقارير المواضيعية والمنشورات والأدوات، من بينها ما صدر عن المكاتب الميدانية، في تعزيز فهم الشركاء من منظومة الأمم المتحدة، والحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني لمفاهيم هذه الحقوق. وتضمنت تلك المنشورات صحائف وقائع عن الأسئلة التي يكثر طرحها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في الصحة، بالإضافة إلى مذكرة توجيهية للعاملين الميدانيين عن إدماج الحق في الغذاء في التدابير المتخذة على نطاق المنظومة للتصدي لأزمة الغذاء العالمية. وقد عالج تقريري السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩ (E/2009/90) طرائق وأساليب قياس التقدم المحرز في تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال عمليات رصد متنوعة، تشمل عمليات تتعلق بالميزانية والسياسات العامة.

٥٧ – ولا تترتب عن أزمة الغذاء العالمية تبعات على التمتع بالحق في الغذاء والحق في التحرر من الجوع فحسب، بل لها أيضا نتائج بعيدة المدى على إعمال سائر حقوق الإنسان. وقد دعت المفوضية إلى إدماج منظور حقوق الإنسان في تدابير التصدي لأزمة الغذاء العالمية، من خلال آليات عدة، من بينها فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام والمعنية بأزمة

الغذاء العالمية، التي انضمت إليها المفوضية في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩. ومن بين المسائل الناشئة عن أزمة الغذاء زيادة حيازة واستئجار الأراضي على نطاق واسع من جانب جهات عبر وطنية، وهي ظاهرة تعرف باسم ''اقتناص الأراضي''. وينبغي تطبيق المبادئ والتدابير القائمة على حقوق الإنسان على نحو يكفل استفادة السكان من الاستثمارات، وبخاصة أكثر فئاتهم ضعفا.

٥٨ - وفي محاولة هامة لإعمال تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها من خلال الشراكات، سعت المفوضية إلى تقوية علاقاتها المؤسسية مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وواصلت تعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وسائر أعضاء فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام.

دال - الشعوب الأصلية والأقليات

٥٩ - لا تزال القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية مدرجة على قائمة أولويات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد ساهمت المفوضية مساهمة نشطة في فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بالشعوب الأصلية، وبخاصة في نشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ووفرت المفوضية التدريب بشأن قضايا الشعوب الأصلية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وللكيانات الميدانية التابعة للمفوضية.

٦٠ - وواصلت المفوضية بناء القدرات في صفوف الشعوب الأصلية بوسائل عدة، من بينها برنامج الزمالات للشعوب الأصلية الذي يتوفر بأربع لغات. وعززت المفوضية عنصر اللغة الروسية من البرنامج ودعمت أعمال المتابعة من خلال تقديم منح زمالة وطنية مع كياناتها الموجودة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٦١ - وبالإضافة إلى مساعدة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، دعمت المفوضية آلية الخبراء الجديدة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وإثر انتهاء الدورة الافتتاحية للآلية، نظمت المفوضية حلقة عمل جامعة للمساهمة في الدراسة التي تجريها آلية الخبراء بشأن حق الشعوب الأصلية في التعليم، والتي ستقدم إلى مجلس حقوق الإنسان.

٦٢ - ونفذ المكتب مجموعة من الأنشطة القطرية للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية، وواصل عمله المواضيعي المتعلق بمسائل منها الصناعات الاستخراجية، وحقوق الشعوب الأصلية المعزولة.

٦٣ - ولا تزال حماية الأقليات موضوعا أساسيا بالنسبة للمفوضية. وقد تولى برنامج الزمالات الخاص بالأقليات لدى المفوضية بناء مهارات الدعوة لدى ممثلي الأقليات الذين قاموا بعد ذلك بمبادرات واقعية للنهوض بحقوق الأقليات على المستوى المحلي. وأقيم البرنامج بالتعاون مع مجموعة من وكالات منظومة الأمم المتحدة وشريك جديد هو مجلس أوروبا. وعززت المفوضية علاقات التعاون بين الوكالات أيضا من خلال قيادتها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالأقليات.

٦٤ - وقد أصبح المنتدى المعني بقضايا الأقليات، الذي ينظم بالتشارك مع الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات، محفلا للمناقشات المواضيعية بشأن حقوق الأقليات. وصدر عن الجلسة الافتتاحية توصيات بشأن الحق في التعليم، وسيعكف المنتدى في عام ٢٠٠٩ على دراسة موضوع الأقليات والمشاركة السياسية الفاعلة. ووسعت المفوضية نطاق عملها على موضوع المحافظة على النظام والأقليات، فسلطت الضوء على هذه المسألة في سياق المؤتمر وبدأت عملية جمع للممارسات السليمة من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية.

٦٥ - وشمل العمل الذي تقوم به المفوضية على المستوى القطري مجموعة من المشاريع الواقعية، من بينها مشاريع للمنحدرين من أصل أفريقي في بوليفيا وإكوادور وبيرو. وواصلت المفوضية أنشطة التوعية بقضايا الأقليات على المستوى العالمي أيضا من خلال إصدار رسالة إخبارية منتظمة عن حقوق الأقليات.

هاء - قضايا الهجرة والاتجار

٦٦ - كانت حقوق الإنسان للمهاجرين أحد المواضيع التي نشأت بوصفها أولوية في حوار متابعة ديربان، وكذلك في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد سعيتُ إلى تعزيز نهج في قضايا الهجرة يقوم على حقوق الإنسان، عن طريق وضع معايير حقوق الإنسان في صميم اعتبارات الهجرة، والاستفادة من الآليات القائمة في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان للمهاجرين.

٦٧ - وقد قام مكتبي، بما في ذلك على المستوى القطري، بالتوعية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين، والتي تتعلق بالتمييز وكره الأجانب والعنصرية؛ والحصول على الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتجريم المهاجرين غير النظاميين واحتجازهم؛ وأثر الأزمة الاقتصادية على المهاجرين.

٦٨ - وقد سعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بنشاط من خلال الفريق العالمي المعني بالهجرة إلى تعزيز وتعميم نهج يقوم على حقوق الإنسان في قضايا الهجرة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق المساهمة في إصدار منشور مشترك عن الهجرة وحقوق الإنسان. وشارك المكتب في عام ٢٠٠٩ في استضافة حلقة نقاش عن الهجرة والتمييز والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما شارك بنشاط في أفرقة اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للهجرة بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين. ونظمت المفوضية في عام ٢٠٠٨ اجتماعا للخبراء عن الأطفال والهجرة بالتعاون مع حكومة المكسيك، وقامت بحملة إعلامية أبرزت شواغل حقوق الإنسان المتعلقة باحتجاز المهاجرين كجزء من ''أسبوع الكرامة والعدالة للمحتجزين''.

٦٩ - وساهمت المفوضية في الترويج لنهج قائم على الحقوق بالنسبة لطريقة معالجة الاتجار بالبشر، جاعلة من الشخص المتجر به محور الاستجابة الفعالة. وقد تمثل ذلك في عدد من الجهود في مجال الدعوة اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن بينها حوار تفاعلي أجرته الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠٠٩ عن موضوع ''اتخاذ إجراءات جماعية لإنهاء الاتجار بالبشر''. وقد وضعت المفوضية مجموعة من الأدوات لكي تستخدمها الدول والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والأفراد لتعزيز تحقيق الهدف المتمثل في منع الاتجار بالبشر وحماية حقوق الضحايا. وعلى سبيل المثال، تقوم المفوضية بإعداد تعليق قانوني شامل وتحليل لسياسات المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها والمتعلقة بحقوق الإنسان والاتجار بالبشر. ومفوضية حقوق الإنسان عضو أيضا في اللجنة التوجيهية للمبادرة العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، وقد اضطلعت بوضع برامج مشتركة بشأن الاتجار في مناطق مختلفة، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين في المبادرة العالمية. وعقدت المفوضية اجتماعا في آذار/مارس عام ٢٠٠٩ لأعضاء لفريق الاتصال الحكومي الدولي المعني بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وهو فريق تنسقه المفوضية منذ عام ٢٠٠٩، ويضم وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، العاملة في مجال الاتجار بالبشر.

واو – سيادة القانون والديمقراطية

٧٠ – واصل مكتبي برامج الحماية والتمكين التي يضطلع بها من أجل تيسير العدالة وتعزيز الوصول إليها، وضمان مواءمة التشريعات والإجراءات المحلية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك تواصل المفوضية مشاركتها مع النظم القانونية الوطنية والهيئات القضائية، وتقديم الدعم إليها، بما في ذلك من خلال التدريب والحلقات الدراسية التي تعقد في البلدان. وأحد الأمثلة على ذلك هو مشاورات الخبراء بشأن نظم العدالة لدى السكان الأصليين في الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا، لمعالجة الجوانب القانونية لنظم العدالة التقليدية، ومدى توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية ومعاييرها. وتساعد المفوضية أيضا الشركاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بسيادة القانون والتابع لمجموعة الحماية. وقد أعدت مشروعا بشأن الوصول إلى العدالة للمشردين داخليا، وورقة مفاهيمية بشأن حماية المنظمات غير الحكومية في حالات الطوارئ المعقدة. وواصلت العمل، بالمثل، مع إدارة عمليات حفظ السلام في المشروع المشترك الذي تضطلع به الأمم المتحدة بشأن مؤشرات سيادة القانون.

٧١ – وتضطلع المفوضية بدور قيادي في وضع المنهجية وأدوات التوجيه في مجال العدالة الانتقالية، وتنفيذ أنشطة بناء القدرات بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. ونشرت المفوضية المجموعة الثالثة من أدوات العدالة الانتقالية، التي تتناول قضايا العفو والمشاورات الوطنية.

٧٢ – وواصل مكتبي أيضا تعزيز هياكل المساءلة، لضمان ألا تمر انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي دون عقاب. وقد شددتُ على أهمية إجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ومثالا لذلك في إطار سري لانكا وغزة.

٧٣ – واحتفالا بالذكرى السنوية الستين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، نظمت المفوضية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ حلقة دراسية بشأن منع الإبادة الجماعية، كمساهمة في وضع استراتيجيات وقائية.

٧٤ – كما شجع مكتبي قيام الأفرقة الميدانية بالرصد المنهجي للنظام القانوني، بما في ذلك الفرق المندمجة في بعثات السلام. ونظمت المفوضية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حلقة عمل للخبراء في جنيف لتقييم التجارب والدروس المستفادة في هذا الصدد.

٧٥ - وإضافة إلى ذلك، واصل مكتبي الدعوة من أجل حقوق ضحايا العنف الجنسي، ومن سبل ذلك إجراء تقييم للآليات القائمة لوسائل الانتصاف والجبر لهؤلاء الضحايا. وتحقيقا لهذه الغاية، تعكف المفوضية على وضع مبادرة رائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتمثل الفكرة في تمكين الضحايا من خلال تحويل وصمة العنف الجنسي من الضحية إلى مرتكب الجريمة؛ ومن خلال توفير المساعدة أو تيسير الحصول عليها؛ ومن خلال إنشاء محفل عمومي و/أو شبه قضائي للضحايا يعترف بالضرر الذي لحق بهم، بهدف ضمان التنفيذ الفعال لحقهم في الانتصاف والجبر. وأوفدت بعثة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لإعداد هذا المشروع. كما أجرت مفوضية حقوق الإنسان عملية تحديد مفصل لأخطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، بما في ذلك العنف الجنساني والجنسي، التي ارتكبت داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة بين آذار/مارس ١٩٩٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣. وجرت مرحلة الانتشار فيما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩. وأعتزم إتاحة التقرير للجمهور بحلول نهاية السنة. وسوف يكون ذلك هو التقرير الشامل الأول والوحيد الصادر عن الأمم المتحدة الذي يوثق انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويغطي تلك الفترة، بهدف المساهمة في قلب اتجاه الحلقات اللانهائية من الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٦ - وتقوم المفوضية بدور نشط في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي أنشأها الأمين العام في إطار الاستراتيجية العالمية وخطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتقود فريقها العامل المعني بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

٧٧ - وتنشط المفوضية أيضا في نطاق الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون على صعيد المنظومة، الذي نعمل من خلاله مع شركائنا من أجل إعداد نُهُج مترابطة ومتسقة لسيادة القانون، ولضمان ارتكاز جميع أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال بقوة على معايير ومبادئ المنظمة في مجال حقوق الإنسان. وبوصف المفوضية عضوا أساسيا، فإننا نعمل بهمة مع شركائنا من أجل تنفيذ خطتها الاستراتيجية.

٧٨ - وقد أُحرِز تقدم مطرد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمفوضية من أجل الديمقراطية. وتساهم المفوضية في الجهود التي تبذلها هيئات وضع السياسات في الأمم المتحدة لتحديد إطار مشترك للمساعدة المتعلقة بالديمقراطية. وتواصل المفوضية العمل من أجل تعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي، مع التركيز على تعزيز قدرة البرلمانات، بالإضافة إلى مشاركتها طويلة الأمد مع الهيئات القضائية الوطنية. وفي السياق ذاته، تواصل مفوضية الأمم المتحدة تقديم المساعدة الاستشارية الفنية في عمليات بناء دستور جديد وفي مجال الإصلاح الدستوري.

٧٩ - وقد ساعدت المفوضية، بوصفها رئيسا للفريق الاستشاري المعني بالبرامج والتابع لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وبوصفها عضوا في الفريق العامل المعني بالديمقراطية التابع للجنة التنفيذية للسلام والأمن، على ضمان ترسيخ أعمال المنظمة المتعلقة بالديمقراطية بقوة في المعايير المتفق عليها عالميا الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان المنطبقة.

٨٠ - ويجري حاليا إعداد المواد الإرشادية، بما في ذلك أفضل الممارسات، لمعالجة مسألة حماية الشهود في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية الخطيرة، لمساعدة الدول على وضع استراتيجياتها بشأن هذا الموضوع، ولا سيما تلك التي تعتبر حيوية بالنسبة إلى التحقيقات والمحاكمات العالية المستوى. وتعاونت المفوضية أيضا، بالاشتراك مع المعهد الدولي للتحقيقات الجنائية، في إنتاج دليل التحقيقات في مجال حقوق الإنسان.

زاي - الاتفاق العالمي ومسؤوليات قطاع الأعمال في مجال حقوق الإنسان

٨١ - واصلت المفوضية عملها من أجل تعميق فهم حقوق الإنسان لدى الشركات المشاركة في الاتفاق العالمي. وقد اكتملت، بالتعاون مع الشركاء، اثنتان من الأدوات الجديدة للشركات، تهدفان إلى تعزيز فهم حقوق الإنسان وطرائق إدماج حقوق الإنسان في إدارة الأعمال، وهما: ترجمة حقوق الإنسان: دليل مرجعي للأعمال التجارية، صدر في عام ٢٠٠٨، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للاتفاق العالمي، ومركز كاستان لقانون حقوق الإنسان والمنتدى العالمي لقادة الأعمال؛ ونسخة مستكملة من ''دليل لإدماج حقوق الإنسان في إدارة الأعمال''، بالتعاون مع الاتفاق العالمي ومبادرة قادة الأعمال التجارية من أجل حقوق الإنسان.

٨٢ - ويواصل المكتب أيضا مساعدة الممثل الخاص للأمين العام في الأعمال التي يضطلع بها بشأن قضية حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات قطاع الأعمال. وأتاح إطار السياسة العامة الذي يتخذه الممثل الخاص بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان فرصا لتعميق مشاركة المفوضية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الصعيد الميداني. وأُوفدت بعثات إلى كولومبيا وليبريا لبناء قدرة المفوضية على العمل مع الجهات الفاعلة الاجتماعية المهمة في مجال قضايا حقوق الإنسان المتصلة بالشركات. وكجزء من الدعوة والقيادة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أسهمت بمقال في الاستعراض السنوي للعمل والسياسات الاجتماعية لعام ٢٠٠٩، الصادر عن المنظمة الدولية لأرباب العمل.

حاء – التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

٨٣ – تختتم في عام ٢٠٠٩ المرحلة الأولى من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتي ركزت على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي، وقد أجرت المفوضية مشاورات بشأن محور التركيز في المرحلة المقبلة من البرنامج العالمي، وسيقدم تقرير عنها في الدورة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان. ولئن تحقق الكثير، فإن غالبية البلدان لم تكمل الفقرة ٢ من خطة العمل للمرحلة الأولى، مما يوجب وضع خطط عمل/استراتيجيات وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتنشر المفوضية أفضل الممارسات، مثل المنشور المشترك المرتقب بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس، كما تقدم المشورة وخدمات التدريب للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتضطلع المفوضية أيضا بوضع أداة للتقييم الذاتي للحكومات بشأن إدماج تعليم حقوق الإنسان في النظام المدرسي، وكتيب عن تقييم أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، سيصدران في أوائل عام ٢٠١٠. وييسر المكتب أيضا عمل اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك عملها المهم الجاري لإعداد مشروع إعلان بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

طاء – تغير المناخ وحقوق الإنسان

٨٤ – بتكليف من مجلس الأمن في قراره ٢٣/٧، انتهت المفوضية مؤخرا من دراسة تتعلق بالتهديدات الفورية وبعيدة المدى التي يمثلها تغير المناخ على حماية حقوق الإنسان للشعوب والمجتمعات في أنحاء العالم. ووفرت دراسة المفوضية التي قدمت إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٩ (A/HRC/10/61) توجيها فنيا هاما للمناقشات الدولية بشأن الارتباط بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، بما في ذلك أثر تغير المناخ على حقوق محددة من حقوق الإنسان وعلى الجماعات السكانية الضعيفة بشكل خاص، فضلا عن الالتزامات المقابلة في مجال حقوق الإنسان، من أجل حماية السكان من آثار تغير المناخ. وقد جرى تناول بعض هذه الشواغل التي أعرب عنها المجلس في قراره ٤/١٠ بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، في المفاوضات الحكومية الدولية المؤدية إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في كوبنهاغن في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

ياء – حقوق المرأة والأعمال الجنسانية

٨٥ – تتسم حماية حقوق المرأة والمسائل الجنسانية، التي هي في صُلب أعمال مكتبي، بأنها أكثر أهمية في وقت الأزمة الاقتصادية العالمية هذا.

٨٦ - وقد ركزت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البرامج والتخطيط على تدعيم الإجراءات على المستوى القطري والتحليل القانوني، والدعوة، وإعداد الأدوات في مجالات رئيسية مختارة من حقوق المرأة والمسائل الجنسانية. واستناداً إلى التحليل القانوني، تقدم المفوضية التوجيه بشأن مسائل محددة موجهة إلى جمهور عريض، من ذوي المهن القانونية، والمنظمات الغير حكومية، والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء. وجرى التركيز الأولي على مسألة محاكمة مرتكبي العنف الجنسي في سياق النزاع، وما يقابل ذلك من حقوق اجتماعية واقتصادية تحتاج إلى معالجة. وأنتجت مواد تدريبية لموظفي المفوضية وموظفي الأمم المتحدة الآخرين. وتشمل هذه المواد التدريبية، فيما تشمل، مواد متعلقة بالتحقيق في العنف المرتكب على أساس جنساني؛ ودمج المسائل الجنسانية في الرصد وتقصي الحقائق المتعلقين بحقوق الإنسان، بما في ذلك وضع مسرد للمصطلحات الجنسانية؛ وتعليق على المبادئ والخطوط التوجيهية الموصى بها بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر.

٨٧ - كما زادت المفوضية مستوى اشتراكها في أنشطة إجراءات الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في النزاع، فقامت بتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، تستضيف المفوضية في مكتبها في جنيف منسق إجراءات الأمم المتحدة، الذي كان مقره سابقا في نيويورك وذلك في جملة أمور.

٨٨ - وتوفر المفوضية التوجيه والمساعدة لأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين وذلك لتيسير دمج حقوق المرأة والمنظور الجنساني في أعمال مجلس حقوق الإنسان. وقد أُرسي التفاعل وازداد تطوراً مع مختلف الإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بمعاهدات، وعملية الاستعراض الدوري الشامل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اعتمد المجلس بتوافق الآراء قراراً بشأن الوفيات والأمراض بين الأمهات، وطلب من المفوضية أن تعد دراسة مواضيعية لتحديد أبعاد حقوق الإنسان في الوفيات بين الأمهات التي يمكن تفاديها.

٨٩ - والمفوضية تشارك بهمة في الآليات المشتركة بين الوكالات المكرسة للمسائل الجنسانية في مقر الأمم المتحدة، كما تسهم في دعم المنظومة لأعمال مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والعنف الجنسي في حالات النزاع (القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)).

٩٠ - وقد أحرزت الأعمال المتعلقة بالاستراتيجية الجنسانية تقدما في عدد من البلدان كما تقرر وزع مستشارين جنسانيين في أربعة مكاتب إقليمية. ويتسم التعاون القائم مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على المستوى الميداني بأنه قوي من خلال آلية إجراءات الأمم المتحدة. ومن المتوقع، بمجرد قيام الهيكل الجنساني في الأمم المتحدة، أن

يساعد في إيجاد دور معياري تقوم به المفوضية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية على المستوى القطري. ولزيادة تعزيز مراعاة المنظور الجنساني ودمج حقوق المرأة في أعمال المفوضية، فقد وضعت اختصاصات للتقييم الجنساني على نطاق المفوضية، كما أُنشئ فريق مرجعي لتوجيه العملية.

كاف – الحق في التنمية

٩١ – ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعزز تنفيذ الحق في التنمية من خلال الأبحاث والأعمال التحليلية، واجتماعات الخبراء وحلقات العمل، مع التركيز على توضيح آثار وقيم الحق في التنمية بالنسبة لتعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية. ومن خلال البحوث والدعم التشغيلي لفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، ساهمت المفوضية في مراعاة الحق في التنمية في سياسات وبرامج المؤسسات المسؤولة عن التجارة والمعونة والتمويل والحصول على الأدوية الضرورية. ومن خلال اجتماع للخبراء بشأن القضايا المنهجية للوسائل الكمية والكيفية لقياس الامتثال للحق في التنمية، أسهمت المفوضية أيضا في تنقيح المعايير من أجل تقييم السياسات والمبادرات من منظور الحق في التنمية. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف، وضعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ورقة عمل مشتركة لتوفير مدخلات استراتيجية للمنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونات، الذي عقد في أكرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بغية دعم استراتيجيات الدعوة من منظور حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وقد أسفرت المشاورات التي جرت مع خبراء المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان وتمويل التنمية عن اقتراحات عملية من أجل مؤتمر الدوحة لاستعراض التمويل من أجل التنمية، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

الفصل السابع

تعميم مراعاة حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات

٩٢ - أعطت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ زخما إضافيا للجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطتها، الأمر الذي سيظل من أولويات مكتبي في سائر المجالات المواضيعية والأعمال على المستوى القطري. وقد تم التركيز بوجه خاص على تعزيز الدعم المقدم إلى نظام المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة، لتوفير التوجيه والتدريب وإسداء المشورة بناء على طلب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية تلبية للحاجات الوطنية.

٩٣ - وأقيمت شراكات متينة مع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية في إطار المبادرة المشتركة بين الوكالات، من الإجراء ٢، بقيادة مكتبي، التي أنجزت بنجاح في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد دَعَم هذا البرنامج طوال السنوات الأربع الماضية أكثر من ٦٠ فريقاً قطرياً في أفرقة الأمم المتحدة من أجل تطوير قدراتها وقدرات الشركاء الوطنيين بناء على طلبهم، لدمج حقوق الإنسان في أعمالهم وتعزيز نظم الحماية الوطنية، كما وفر الوسائل على نطاق المنظومة من أجل التدريب وإسداء المشورة في هذا الميدان. وفي عام ٢٠٠٩، ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقود المشاورات مع شركاء الأمم المتحدة من أجل إنشاء آلية متابعة للإجراء ٢، تهدف إلى زيادة تعزيز الاتساق والتعاون والدعم على نطاق المنظومة من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان.

٩٤ - ولتبيان هذه الالتزامات على الأصعدة العالمية السياسية والمشتركة بين الوكالات، فإن عدداً متزايداً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية يقوم بدمج حقوق الإنسان في أعمالها ودعم جهود بناء القدرات الوطنية الرامية إلى تعزيز نظم الحماية الوطنية، بما فيها تحسين القوانين الوطنية، ورفع التقارير إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات مما يسهم في توصيات الاستعراض الدوري الشامل ومتابعتها، ووضع وتنفيذ برامج وطنية تهدف إلى حماية أكثر الفئات ضعفاً.

٩٥ - وتشير التقارير السنوية التي يعدها المنسقون المقيمون إلى أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل باطراد مع الشركاء الوطنيين على دمج حقوق الإنسان في الأنشطة التنفيذية للتنمية لدعم الأولويات الوطنية. كما تشير جميع تقارير التقييم المشتركة لعام ٢٠٠٨ والواردة من البلدان الرائدة في برنامج ''توحيد الأداء'' إلى أن جهودا كبيرة بُذلت لدمج حقوق الإنسان في العملية الرائدة كمسألة شاملة تمثل القيم المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد دعمت القدرة على التعميم في كل من الأمم المتحدة والحكومات من خلال تنظيم

دورات تدريبية لدمج حقوق الإنسان في البرمجة الإنمائية والأعمال التحليلية، بتيسير من الأفرقة المواضيعية أو آليات التنسيق المماثلة المنشأة لضمان دمج حقوق الإنسان في برنامج واحد. وقد حدَّدت بعض البلدان الرائدة فرص البرمجة المشتركة العملية لدمج منظورات حقوق الإنسان وتلبية احتياجات بناء القدرات الوطنية. وللقيام بذلك، سعت البلدان الرائدة إلى ربط النتائج والعمليات ذات الصلة بأعمال المنظمة المعيارية في إطار مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بمعاهدات، بما يتيح الفرص للحصول على استجابات برنامجية مشتركة ودعم على المستوى القطري من جانب الأمم المتحدة.

٩٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تركيزها على دمج حقوق الإنسان في جميع بعثات السلام، وذلك لتبيان عملية الإصلاح الجارية بالنسبة لبعثات السلام على مستوى منظومة الأمم المتحدة. وعملا بقرارات الأمين العام المتعلقة بحقوق الإنسان في البعثات المتكاملة وبعملية الدمج، اشتركت المفوضية في وضع السياسات والتوجيه التنفيذي بشأن وضع المفاهيم النظرية وتنفيذ عملية تخطيط البعثات المتكاملة. ويجري الآن القيام باستعراض مشترك من قبل المفوضية وإدارة الشؤون السياسية، وذلك لتقييم دمج حقوق الإنسان في البعثات السياسية الخاصة وزيادة تحسينه.

٩٧ - وما برحت المفوضية تقدم الدعم الفني والدعم من الموارد البشرية لعناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام وتضمن نوعية الأخصائيين الدوليين في مجال حقوق الإنسان في بعثات السلام. كما تشارك المفوضية بانتظام في بعثات التقييم التقنية التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، وفي أنشطة التخطيط الأخرى في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وغينيا - بيساو، فضلا عن جورجيا/أبخازيا.

٩٨ - وقد ساعدت مشاركتنا المنتظمة مع مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال جلسات الإحاطة الشهرية للرئاسة بدعوة منها، وكذلك المشاورات مع الوفود، وتقديم المساهمات في إعداد تقارير الأمين العام المختلفة المرفوعة إلى مجلس الأمن، على ضمان النظر على النحو الواجب في مسائل حقوق الإنسان الهامة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. فقد دُعيتُ إلى الحضور، والمشاركة، في معتكفين لأعضاء مجلس الأمن، الأول منهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من أجل الأعضاء الجدد في مجال حقوق الإنسان وصلتها بالسلام والأمن، وثانيهما في آب/أغسطس ٢٠٠٩ بشأن الآثار المترتبة على قرار مجلس الأمن ١٢٦٥ (١٩٩٩) المتعلق بحماية المدنيين في التراع المسلح. وما برحنا كذلك نقدم الدعم، من خلال الآليات القائمة المشتركة بين الوكالات، لأعمال مجلس الأمن المتعلقة بحماية المدنيين في

النزاع المسلح، وكذلك قيامه مؤخرا بالنظر في مسألة احترام القانون الإنساني الدولي لصيانة السلام والأمن الدوليين.

٩٩ - ومع استمرار المشاركة في الآليات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، ولا سيما اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وأفرقتها الفرعية، والفريق العامل لمجموعة الحماية الشاملة، جرى التأكيد هذا العام على تمكين التواجد الميداني للعاملين في مجال حقوق الإنسان، وذلك للمشاركة الكاملة في الجهود التعاونية وقيادتها أحيانا. ولدعم هذه الأولوية، اشتركت المفوضية في أنشطة وضع المعايير، بما في ذلك مثلا التطوير الجاري لوسيلة التقييم السريع في إجراءات الحماية وإجراءات التشغيل العادية بشأن توفير الحماية أثناء الكوارث الطبيعية. وفي الميدان، تقوم المفوضية حاليا بدور قيادي في تنسيق الحماية في كل من أفغانستان، وبوروندي، وتشاد، وفيجي، وجورجيا، وهايتي، وإندونيسيا، والعراق، وقيرغيزستان، وشمال لبنان، ونيبال، وتيمور - ليشتي، والأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٠٠ - وعلى الصعيد الداخلي، ما برحت المفوضية تعمل على إعداد موظفين لحقوق الإنسان بشكل أفضل لفهم أدوارهم في الإجراءات الإنسانية، وذلك بتنظيم حلقة عمل في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، لدراسة السياسات، والاستراتيجية، والموارد، والوسائل، والثغرات الموجودة في القدرات، والتحديات. وشملت أنشطة التعميم تقديم الدعم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل عقد دورة دراسية للمنسقين الإنسانيين والمنسقين المقيمين فيما يتعلق بالأطر القانونية.

١٠١ - وأخيرا، فلإدراكي الأهمية الحساسة لحقوق الإنسان في العمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة بين الوكالات في مقر الأمم المتحدة، زدتُ من عدد مهماتي في نيويورك منذ تسلمي منصبي كمفوضة سامية، مما أتاح لي القيام بمشاورات مباشرة مستمرة بشأن مسائل حقوق الإنسان الحساسة، ومع نظرائي من كبار الموظفين في الإدارة العليا والوكالات، مما مكّنني بوجه خاص من دفع مراعاة حقوق الإنسان في جميع أعمال الأمم المتحدة إلى الأمام.

الفصل الثامن

خاتمة

١٠٢ - وفي هذه الأوقات العصيبة، تعد التحديات الماثلة المتعلقة بحقوق الإنسان، سواء القديمة العهد منها أم الناشئة، جسيمة لكنها ليست مستعصية. ويتطلب التصدي لهذه التحديات في الوقت المناسب وبشكل كاف زيادة الحوار بين جميع الأطراف المعنيين (الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني). وعلينا أن نعتمد نُهُجا جديدة وأن نستغل استغلالا كاملا نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ككل، ولا سيما آليات الإنذار المبكر كي يتسنى إحداث فرق حقيقي بالنسبة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. وإزاء هذه الخلفية، وإثر إجراء المشاورات، حددتُ المواضيع الستة التالية التي ستشكل أولوياتي خلال فترة شغلي لمنصبي، وهي: ضمان إعمال حقوق الإنسان في إطار الهجرة، والقضاء على التمييز، ولا سيما القائم على أساس العرق أو الجنس أو الدين، والذي يمارس ضد الجماعات المهمَّشة؛ وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الجهود المبذولة لمكافحة عدم المساواة والفقر، بما في ذلك في سياق الأزمات الاقتصادية والغذائية والمناخية؛ وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح، والعنف، وانعدام الأمن؛ ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة، وسيادة القانون، والمجتمعات الديمقراطية؛ وتدعيم الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد عزمت على المضي قُدُما في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياسات وممارسات منظومة الأمم المتحدة، مع تعزيز الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين، ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولبعثات الأمم المتحدة للسلام. كما عزمت على القيام بدور قيادي في التشجيع على اتخاذ نهج لحقوق الإنسان إزاء القضايا العالمية مثل اغتصاب الأراضي وما يترتب على ذلك من آثار متعددة الأبعاد بالنسبة لحقوق الإنسان.

١٠٣ - ويقوم مكتبي الآن، الذي يعمل كجهة واحدة لزيادة التفاعل المتبادل إلى أقصى حد، بوضع استراتيجيات كلية في هذه المجالات. وسيكون هذا أفضل طريق لدعم مبادئ العالمية، وعدم القابلية للتجزئة، والترابط، واللاانتقائية، وهي المبادئ التي ستسير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على هداها تحت قيادتي.

010909 010909 09-44671 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال